Annahar Research & Creativity

Insights



لبنان وسوريا الجديدة

فهرس

مقدمة 03

أولاً- تحديات السيادة في العلاقات اللبنانية - السورية 06

- الإطار التاريخي والمفاهيمي للسيادة الحدودية 07
- التحديات الميدانية والواقع الاجتماعي 07
- التعقيد القانوني والسياسي لمزارع شبعا 08
- مسار التطورات الإقليمية والميدانية (2025–2026) 09
- خريطة طريق نحو معالجة مرحلية للسيادة الحدودية 10

ثانياً - التحديات السياسية والمؤسسية 12

- أطر السياسة الخارجية والملفات الحاكمة 14
- مبدأ فصل المسارات كشرط للتكافؤ المؤسسي 15
- البيئة الإقليمية والضغوط العسكرية 16
- الروابط العابرة للحدود والتحديات الاجتماعية 16
- التحول المؤسسي وتطور أطر التنسيق 16
- المسارات المستقبلية وسيناريوهات العلاقة 17

ثالثاً- التحديات الاقتصادية 18

- الاقتصاد الموازي 18
- الودائع السورية في لبنان 20
- الاتفاقيات المشتركة 20
- الاقتصاد المشترك وإعادة الإعمار 21
- الواقع الاقتصادي السوري وانعكاسه على لبنان 22

رابعاً- التحديات الأمنية 24

- الواقع الأمني على الحدود 24
- تداعيات تدخل حزب الله وإيران 26
- القيادات الأمنية السورية بعد سقوط النظام 28
- المفقودون والمعتقلون اللبنانيون 29
- الموقوفون السوريون في لبنان 31

خاتمة 32

المراجع 37

العلاقات اللبنانية - السورية

من إرث "الاحتلال" إلى أفق الندية السيادية

مقدمة

على مدى أكثر من نصف قرن، رزح لبنان تحت وطأة مقاربة جيوسياسية بالغة القسوة والتعقيد من قِبل نظام الأسد (الأب والابن)، وهي مقاربة لم تعترف يوماً بلبنان ككيان سيادي مستقلّ وشريك كامل، بل تعاملت معه كـ"ساحة مفتوحة" لتصفية الحسابات والضغط الإقليمي، وورقة تفاوضية يستخدمها نظام الأسد في العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية لتعزيز نفوذه. وتحت الشعار التاريخي "شعب واحد في دولتين"، مارس نظام الأسد سياسة أدت عملياً إلى عكس هذا الشعار تماماً؛ إذ حوّل البلدين إلى شعبين في دولة واحدة، بل مزّق الشعبين إلى شعوب في دولة يحكمها مستبد واحد.

ومع السقوط التاريخي لنظام الأسد عام 2024، أُزيل هذا "الكابوس" عن كاهل الدولة اللبنانية، إذ كان يُعتبر من أكبر معرقلي قيام مؤسساتها لعقود طويلة. هذا السقوط الذي أتى ضمن سياق أوسع مرتبط بالتراجع الكبير للنفوذ الإيراني في المنطقة بعد أحداث "7 أكتوبر" وما تلاها من حروب، لم يكن مجرّد حدث داخلي سوري، بل شكّل زلزالاً سياسياً أعاد إطلاق جزء من الحيوية في لبنان؛ فتنفست البلاد الصعداء لتبدأ فوراً بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتكليف رئيس حكومة بملامح وخلفيات جديدة بعد شلل ممتدّ وتعطيل تكتي دام أكثر من سنتين، واستراتيجي دام لعقود من الزمن.

غير أن هذا التحوّل المفصلي يضع بيروت ودمشق اليوم أمام إشكالية المستقبل الكبرى؛ فهل ستنجح "سوريا الجديدة" في صياغة علاقة صحيّة ومتوازنة مع لبنان تقوم على مبدأ "الندية السيادية" والتكافؤ المؤسساتي بعكس ما شهدته العقود الأخيرة؟ وكيف يمكن للبلدين تجاوز التركة الثقيلة لنظام الأسد الذي لطالما اقتات على تفخيخ البنية اللبنانية واستنزاف مقدراتها؟

لكي نشخّص جيداً طبيعة تحدّيات الغد، لا بد من تفكيك آليات التحكّم والتلاعب التي زرعها نظام الأسد طيلة نصف قرن؛ إذ تشير القراءات التاريخية والسياسية إلى أن النظام كان مسؤولاً عن تفخيخ الاستقرار اللبناني بشكل هيكلي ومنظم لخدمة مصالحه الخاصة.

تؤكد القراءات التاريخية أن نسبة كبيرة من أسباب الحرب اللبنانية واستمرارها كان سببه المباشر محاولات حافظ الأسد الحثيثة للإمساك بالقرار اللبناني وتوظيفه كورقة إقليمية. لقد دأب نظام الأسد على رعاية تنظيمات مسلّحة فلسطينية ولبنانية خاضعة لإمرته وافتعال صدامات مسلّحة مع الجيش اللبناني والأهالي

منذ مطلع السبعينيات لتهيئة الأجواء لاندلاع الحرب وتوجيه مساراتها. كما اتّبع النظام سياسة ممنهجة لتفتيت واختراق القوى السياسية والأحزاب اللبنانية لتسهيل قيادتها من دمشق وضمان ارتهان قرارها الداخلي. [1]

بالإضافة إلى ذلك، فقد خطط نظام الأسد لتصفية العقول والقامات اللبنانية التي وقفت حجر عثرة أمام مشروعه؛ وعلى رأس هؤلاء الزعيم الدرزي كمال جنبلاط الذي اغتيل بقرار وتخطيط مباشر، والرئيس المُنتخب بشير الجميل وغيرهما من القادة السياسيين والزعماء الوطنيين. وحرص كل الحرص على إفشال فرص السلام في لبنان، التي تضرب نفوذه ومنها اتفاق "17 أيار" عام 1983.

بالتوازي مع ذلك، رفع نظام الأسد شعارات "الممانعة والمقاومة" لكنه طيلة 50 عاماً لم يطلق رصاصة واحدة في جبهة الجولان منذ اتفاق فك الاشتباك عام 1974 مع إسرائيل، وبدلاً من دعم المسلّحين الفلسطينيين ضد إسرائيل، دخل معهم في صراع دامٍ مباشر وتصفيات مريرة بهدف إخضاع القرار الفلسطيني المستقلّ والتفاوض به دولياً.



بعد غزو الكويت عام 1990، ومشاركة الأسد في تحالف دولي لتحريرها، منحت القوى الدولية دمشق الضوء الأخضر لتطبيق اتفاق الطائف على طريقتها، وتكريسه كصك وصاية أمنية مطلقة. [1] وترجم نظام الأسد ذلك بفرض قانون انتخابي جائر صممه أمنيو النظام لإنتاج طبقة سياسية تابعة بالكامل، ما أدى إلى إقصاء وتهميش القوى السياسية الأساسية عبر انتخابات لاقت مقاطعة مسيحية شعبية واسعة عام 1992.

لم يقتصر الاحتلال على الجانب الأمني، بل تأسس على ركيزة الاستنزاف والنهب الاقتصادي المنظم لصالح الطغمة الحاكمة في دمشق. فمنذ دخول سوريا إلى لبنان عام 1976، تحوّل لبنان إلى مصيدة لتمويل ضباط النظام وأجهزته عبر فرض الخوات، واقتطاع أرباح المرافق الحيوية، وتشييد شبكات مصالح مالية مشبوهة

تدر مليارات الدولارات. وبالتوازي مع ذلك، تسبب هذا التداخل القسري في نشوء اقتصاد موازٍ مدمر للبلدين تُرجم في مظاهر عديدة.

اليوم، ومع سقوط النظام الاستبدادي القديم، يقف البلدان أمام فرصة تاريخية نادرة لإعادة صياغة العلاقات على قاعدة "الندية السيادية" والتكافؤ المؤسساتي. فالتحدي لا يكمن فقط في ضبط الحدود، بل في الانتقال من إرث الاختلال التاريخي الثقيل وبناء ثقة متبادلة وقنوات تنسيق تمنع عودة إدارة العلاقة بمنطق النفوذ والهيمنة السياسية.

ولنجاح هذا التحوّل التاريخي الصعب، تطرح هذه الدراسة الإشكاليات الجيوسياسية والأمنية والقضائية العالقة كعناوين رئيسية تبحث عن إجابات حاسمة في متن هذا البحث الذي يتمحور حول أبرز التحديات السيادية بين لبنان وسوريا حول الانتقال من إدارة الملفات الحدودية بصورة أمنية مؤقتة إلى حلول قانونية نهائية. ويوازي ذلك ضرورة إقفال الملفات الإنسانية والقضائية العالقة، باعتبارها خطوات أساسية لبناء الثقة بين الدولتين.



تؤكد التجربة التاريخية أن لبنان وسوريا لا يمكن لأحدهما الازدهار بمعزل عن الآخر. وبدلاً من المنظومة غير المتكافئة للاتفاقيات الموقعة في تسعينيات القرن الماضي والتي كُرست في ظل اختلال موازين القوى، تبرز الحاجة اليوم لإعادة صياغة التعاون الثنائي على أساس المعاملة بالمثل، وتكافؤ المصالح. وتفتح الحقبة الجديدة فرصاً واعدة تبحث هذه الدراسة إمكانية تحقيقها.

إن الانتقال بالعلاقات اللبنانية - السورية من عهد "الاحتلال" وتفخيخ الساحة إلى عهد "الندية السيادية والمؤسساتية" لا يمكن تحقيقه عبر الوعود النظرية أو الشعارات السياسية؛ بل يتوقف بالدرجة الأولى على التزام الحكومتين بتطبيق "مبدأ فصل المسارات كشرط للتكافؤ المؤسسي".

فهل ستنجح المؤسسات الدستورية واللجان المشتركة الجديدة في بناء هذا النموذج المتكافئ، أم أن ذيول الماضي وتداخل شبكات السلاح غير الشرعي سيبقيان صاعق تفجير يعصف بأحلام الاستقرار والسيادة للبلدين الجارين؟ هذا ما يسعى هذا البحث إلى مناقشته والإجابة عنه بالتفصيل.



1

أولاً

تحديات السيادة في العلاقات اللبنانية - السورية:

الحدود والأمن ومزارع شبعا في ضوء التحولات السورية والإقليمية

تتميّز مسألة إدارة النطاق الحدودي بين لبنان وسوريا بتعقيد بنيوي يتجاوز مجرد رسم الخطوط الجغرافية إلى تقاطع اعتبارات السيادة الوطنية والإدارة الميدانية. وتكمن الإشكالية الجوهرية في الفجوة المتشكلة بين الحقوق السيادية الموثّقة قانونياً وتاريخياً، وبين القدرة على التثبيت الميداني والسيطرة المؤسسية والأمنية الشاملة على أرض الواقع.

ينطلق الدكتور عصام خليفة من فكرة أن الحدود هي أكثر من مجرّد خطاً جغرافي فقط، بل هي مسار قانوني وتاريخي وتقني متكامل. ويؤكد أن فهم الحدود يبدأ عبر الوثائق والخرائط والاتفاقات والسجلات، وليس من المواقف والتصريحات السياسية. فالحدود تمر في مراحل متمايزة: التحديد، الترسيم، التثبيت، ثم الإدارة والضبط. ومن هنا، فإن السيادة لا يمكن أن تكتمل بمجرد امتلاك الحق القانوني، لذلك ينبغي تحويله إلى واقع ميداني ومؤسساتي فعلي وملموس. وتكشف الحالة اللبنانية-السورية أن غموض بعض القطاعات يخلق فجوة بين السيادة القانونية والسيادة التطبيقية العملية، فالسيادة الحدودية الفعلية تقوم على ثلاثة أركان: أساس قانوني واضح، حدود مثبتة، ومؤسسات قادرة على إدارتها وحمايتها. والأهم لدى خليفة، الدفاع عن الحدود ليس دفاعاً عن خط على الخريطة، إنما عن حق الدولة في معرفة أرضها وتثبيتها وحمايتها وممارسة سيادتها عليها. [2]



الإطار التاريخي والمفاهيمي للسيادة الحدودية

يتطلب التقييم الموضوعي للواقع الحدودي التفريق الدقيق بين المصطلحات القانونية والإدارية؛ حيث يعبّر التحديد عن استناد الخط الحدودي إلى الاتفاقات والخرائط التاريخية، بينما يشير الترسيم إلى تحويل تلك الوثائق إلى خطوط هندسية وعلامات قائمة على الأرض. أما التثبيت فيعني تكريس هذا الخط ميدانياً ووثائقياً، في حين يركز الضبط الحدودي على ممارسة السلطات التنفيذية إجراءاتها الميدانية لمنع التهريب وإدارة حركة العبور.

تاريخياً، استندت العلاقات الحدودية إلى ترتيبات متراكمة تعود إلى عهود سابقة، من بينها اتفاقية عام 1926 لتسهيل حسن الجوار بين أراضي الانتداب. غير أن عدم استكمال هذه المراحل التقنية في جميع القطاعات جعل النطاق الممتد بين البلدين يعاني من حالات التفاوت بين السيادة النظرية والممارسة الفعلية.

ولفهم هذا التباين، يُطرح مفهوم المنطقة الرمادية السيادية بوصفه نموذجاً تحليلياً يعبّر عن الحالة التي تتوفر فيها المقومات القانونية والتاريخية لسيادة الدولة على نطاق جغرافي معين، مع غياب أو ضعف إحداها في الجانب الميداني أو المؤسسي، ما يفتح المجال لظهور تحديات أمنية وإدارية. ويستند قياس هذه الحالة إلى ثلاثة عناصر رئيسية: الأساس القانوني الذي يحدد نطاق السيادة، والتثبيت الميداني الذي يوضح المجال الإقليمي عبر العلامات، والقدرة المؤسسية التي تضمن ممارسة السلطة المباشرة بفاعلية واستمرار.

التحديات الميدانية والواقع الاجتماعي

إن حالة الامتداد العشائري والعائلي للقرى الحدودية، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية المتشابكة، تفرز تحديات عملية أمام



الأجهزة الأمنية في فرض السلطة الشاملة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يعني هذا التداخل إلغاء السيادة الوطنية، بل يسلط الضوء على حاجة المؤسسات التنفيذية إلى أطر واضحة للضبط والسيطرة.

وفي هذا السياق، تُعد المعابر غير الشرعية منافذ تستغلها شبكات التسلل والتهريب. وقد أظهرت الإجراءات الأمنية المكثفة التي نُفذت في مناطق عدة مثل القصر والهرمل ومشاريع القاع خلال شهر آذار/مارس 2025 أن الدولة قادرة على تعزيز سيطرتها الميدانية عبر إغلاق تلك المعابر وتكثيف الدوريات، بصرف النظر عن حالة الملف التقني لترسيم الحدود.

التعقيد القانوني والسياسي لمزارع شبعا

تُمثل منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا نموذجاً مركباً للتداخل بين ملف الحدود الثنائية وإسرائيل. يُصر الجانب اللبناني رسمياً على لبنانية هذه الأراضي مستنداً إلى سجلات عقارية ووثائق تاريخية. وفي المقابل، اعتمدت المنظمات الدولية عام 2000 خط انسحاب وظيفي للتأكد من تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، إذ أُدرجت المنطقة ضمن نطاق عمليات قوات مراقبة فض الاشتباك الدولية استناداً للخرائط المتاحة لديهم آنذاك. [3]

ولم يكن خط الانسحاب الدولي بحد ذاته عملية ترسيم نهائية للحدود بين البلدين، بل إجراءً مرحلياً للتحقق الميداني. ويؤكد هذا الواقع أن حسم السيادة في

هـذا القطـاع يتطلـب معالجـة قانونيـة وسياسـية متعـددة الأطراف تأخـذ في الاعتبـار إنهـاء الاحـتلال الإسرائـيلي ودراسـة اتفاقيـات جديـدة.

ولطالما استغلّ نظام الأسد قضية مـزارع شبعا كأداة سياسية وأمنيـة لإبقـاء ملـف الحـدود اللبنانية-السـورية مفتوحـاً ومنـع حسـمه نهائيـاً، ولا سـيما بعـد الانسـحاب الإسرائـيلي مـن جنـوب لبنـان عـام 2000، حين قـدّم المـزارع باعتبارهـا أرضـاً لبنانيـة محتلـة. وسـاهم هـذا الموقـف فـي إبقـاء مبرر "المقاومـة" قائمـاً وتـوفير ذريعـة لاسـتمرار سلاح حـزب الله ونشـاطه العسـكري ضـد إسرائيـل. وفـي المقابـل، امتنـع النظـام السـوري عـن تقديـم ترسـيم رسـمي وحاسـم للحـدود أو تثبيـت موقـف واضـح لـدى الأمـم المتحـدة، مـا أبقـى وضـع المـزارع موضـع خلاف. كمـا وظّـف القضيـة لتعزيـز نفـوذه السـياسي والأمني فـي لبنـان وربـط أمـن الجنـوب بالقـرار السـوري-الإقليمي، لتتحـول مـزارع شـبعا مـن نـزاع حـدودي إلى ورقـة لإدارة العلاقـة مـع لبنـان والحفـاظ على مبررات النفـوذ والـسلاح والمقاومـة.





مسار التطورات الإقليمية والميدانية (2025–2026)

شهد الموقف السياسي والميداني تحولات بارزة أسهمت في إعادة فتح ملف إدارة الحدود بين لبنان وسوريا، إذ أتاح مسار جدة في آذار/مارس 2025، عبر اللقاء الوزاري المشترك، التوصل إلى تفاهمات أولية نصّت على تشكيل لجان قانونية وفنية متخصصة وتفعيل آليات التنسيق العسكري في مجال الأمن الحدودي. وبالتوازي، حققت الإجراءات الأمنية والميدانية خلال عامي 2025 و2026 نتائج ملموسة في تعزيز ضبط المعابر الحدودية والحد من أنشطة التهريب، وتُوّج ذلك بعقد لقاءات قيادية في حزيران/يونيو 2026 بهدف تعزيز التعاون الميداني المباشر. ورغم هذا التقدم في مستوى التنسيق الأمني، شهد عام 2026 تأجيلاً للمسار السياسي المتعلق بالترسيم، إذ أشارت التصريحات الرسمية الصادرة في فبراير ويونيو إلى تأجيل الحوار التقني التفصيلي بشأن الترسيم الكامل للحدود، مع إعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة لترسيخ الاستقرار الأمني وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

توضح هذه المعطيات إمكانية تقدم مسار الضبط الأمني والإداري بشكل مستقل وملموس، حتى في ظل تجميد أو تأجيل المسار التقني والقانوني النهائي للترسيم.

خريطة طريق نحو معالجة مرحلية للسيادة الحدودية

لتجاوز التحديات الناجمة عن تباين مستويات السيطرة، يمكن اعتماد آلية عمل مرحلية تقوم على الفصل العملي بين الضبط الأمني والترسيم، بحيث تبقى إدارة المعابر وتعزيز الرقابة الأمنية أولوية مستمرة للحد من التهريب، بالتوازي مع الحفاظ على مسار الترسيم التقني مفتوحاً وفق التفاهمات السياسية القائمة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تفعيل اللجان الفنية والقانونية المشتركة المنبثقة عن التفاهمات الثنائية، ووضع جداول زمنية واضحة لمعالجة الملف التقني، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات موحدة تضم الخرائط التاريخية والسجلات العقارية والوثائق الرسمية المتوافرة لدى الطرفين، بما يتيح اعتمادها كمرجعية تقنية عند الانتقال إلى مرحلة التثبيت الميداني.

كما يمكن الاستعانة بالدعم التقني الدولي عند الحاجة للاستفادة من الخبرات المتخصصة في المسح الجغرافي وإعداد الخرائط، من دون المساس بالطابع السيادي والثنائي للقرار المتعلق بالحدود. أما المناطق موضع النزاع أو الاحتلال، ولا سيما مزارع شبعا، فيُستحسن التعامل معها ضمن مسار حقوقي وسياسي خاص يهدف إلى إنهاء الاحتلال والاستناد إلى الوثائق والمرجعيات الموثقة والمتوافق عليها بين الطرفين.

إن النجاح في إدارة هذا الملف يرتكز على القدرة على تحويل التوافقات النظرية والوثائق التاريخية إلى سيطرة تنظيمية وأمنية مستدامة تحمي حدود البلدين وتضمن استقرارهما.



2

ثانياً

التحديات السياسية والمؤسسية في إعادة تأسيس العلاقات اللبنانية-السورية

تتجلى الفجوة السيادية في العلاقات اللبنانية-السورية ليس فقط عبر التباين بين الحدود القانونية والسيطرة الميدانية، بل من خلال الضمور المؤسسي وتداخل الملفات وغياب آليات "فصل المسارات". ويمثل مفهوم "الندية السيادية" إطاراً تحليلياً واختباراً لممارسة سيادة الدولة؛ إذ يفترض اعترافاً متكافئاً بالاستقلال السياسي وإدارة المصالح المشتركة عبر مؤسسات رسمية. وتتحدد هذه الندية عبر خمسة معايير محورية: استقلالية القرار الوطني، التكافؤ المؤسسي، فصل الاختصاصات، الاحتكام إلى القنوات الرسمية، وقابلية الاتفاقات للتنفيذ والمساءلة.

في حديث مع النهار، رأت الناشطة السياسية عالية منصور أن العلاقة اللبنانية-السورية تقف أمام مرحلة انتقال من إرث الاختلال إلى اختبار الندية السيادية. وتعتبر أن التحدي لا يكمن فقط في الحدود، ولكن في إعادة بناء الثقة والمؤسسات وآليات التنسيق بين دولتين تتمتعان بالسيادة. وتشير إلى أن الأمن يمثل أولوية أساسية، خصوصاً في ظل التحديات



الإقليمية ومخاطر التهريب والجريمة العابرة للحدود. في المقابل، تؤكد أن لبنان وسوريا بحاجة إلى قنوات مؤسساتية منتظمة تمنع عودة إدارة العلاقة بمنطق النفوذ أو التدخل. كما تبرز أهمية فصل الملفات والمسارات، بحيث لا يتحول التعاون الأمني أو الاقتصادي إلى مدخل للهيمنة السياسية. ويجب التعامل مع المرحلة السورية الراهنة باعتبارها مرحلة دفاعية وإعادة بناء داخلي، لا مرحلة توسع أو تدخل في لبنان. لكنها تلفت إلى أن الروابط الاجتماعية والعائلية العابرة للحدود تبقى تحدياً يحتاج إلى إدارة مؤسساتية لا إلى إلغائها. و تؤكّد أن مفهوم الندية بين لبنان وسوريا لا تُثبتها التصريحات أو الاتفاقات وحدها،لأن الندية تُقاس بقدرة المؤسسات على بناء ثقة متبادلة، وحماية السيادة، وإدارة المصالح المشتركة من موقع التكافؤ لا النفوذ.

وقد شهدت العلاقات الثنائية منذ التحولات التي مرّت بها دمشق أواخر عام 2024 مساراً لإعادة التأسيس التدريجي. ولا يعكس هذا المسار عودةً إلى أنماط الهيمنة السابقة ولا قطيعةً كاملة، بل يهدف إلى إرساء تعاون قائم على التكافؤ. وقد تكرس هذا التوجه في شهر تموز 2026 عبر توقيع اتفاقية إنشاء اللجنة العليا المشتركة، والتي دخلت حيّز التنفيذ القانوني بمرسوم رسمي، لنقل العلاقة من أطر التفاهمات التلقائية إلى قواعد مؤسسية ملزمة تضمن احترام عدم التدخل.[4]



أطر السياسة الخارجية والملفات الحاكمة

شهد الخطاب الرسمي في دمشق تحولاً نحو تأكيد التعامل مع لبنان كدولة ذات سيادة، غير أن المحك الرئيسي يكمن في مدى ترجمة ذلك إلى آليات تنفيذية. ويحتل الملف الأمني صدارة الأولويات السورية، لا سيما ضبط الحدود المشتركة ومكافحة شبكات التهريب والأموال غير المشروعة، وهو ملف يحظى باهتمام إقليمي واسع لما له من تداعيات على أمن الإقليم ودول الخليج.

في المقابل، يتقاطع ملف النازحين والتعاون الاقتصادي مع التحديات الأمنية. وتكشف إدارة هذه الملفات عن استمرار مظاهر "المنطقة الرمادية السيادية"؛ إذ يجري التركيز على التنسيق الأمني والخدماتي الميداني، في حين يظل الحسم الفني والقانوني لترسيم الحدود مؤجلاً. ويمثل الاكتفاء بالإدارة الأمنية المؤقتة خطراً متأتياً من احتمالية تحول الحلول الإجرائية إلى بديل دائم عن التسويات القانونية الحاسمة.

Annahar Research & Creativity

مبدأ فصل المسارات كشرط للتكافؤ المؤسسي

يُعدّ «فصل المسارات» الركيزة الأساسية لمنع توظيف أي ملف سياسي أو أمني للضغط على ملفات أخرى، وذلك من خلال تنظيم مجالات التعاون الثنائي ضمن أربعة مسارات مستقلة ومتكاملة، يتمثل أولها في مسار الحدود والترسيم باعتباره ملفاً سيادياً وقانونياً وفنياً، وثانيها في المسار الأمني ومكافحة التهريب الذي يركز على الجوانب التنفيذية والميدانية، فيما يتناول المسار الثالث الجوانب الاقتصادية والإنسانية، بما يشمل التجارة والنقل وعودة النازحين، أما المسار الرابع فيتعلق بالتنسيق السياسي والإقليمي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

إن الفصل بين هذه المسارات لا يعني العزل التام، بل يمنع تشكل ترابط هرمي يتيح لأحد الأطراف استخدام التعاون الاقتصادي أو الأمني كأداة هيمنة سياسية. ويتيح هذا النموذج التحرك المزدوج؛ إذ يمكن تحقيق تقدم في التعاون التجاري والأمني من دون رهن ذلك باكتمال الترسيم النهائي للحدود.



البيئة الإقليمية والضغوط العسكرية

تواجه المنطقة تحولات أمنية متسارعة، وتحديداً التحديات العسكرية الناجمة عن التواجد والاعتداءات الإسرائيلية في الجنوب، ما يفرض على مؤسسات الدولة التكيف مع بيئة أمنية غير مستقرة. وفي هذا السياق، تتركز الأولويات على إعادة بناء المؤسسات الداخلية والدفاع عن الأراضي الوطنية، مع التأكيد الرسمي على إنهاء أي أدوار أو وجود عسكري خارج الحدود.

إلا أن التحوّل في الخطاب السياسي يتطلب اختبارات عملية مستمرة للتأكد من قدرة المؤسسات الرسمية على إدارة العلاقات الثنائية بشكل مستقل، وبما يضمن حماية المصالح الوطنية بعيداً عن تجاذبات المحاور والنفوذ الإقليمي.

الروابط العابرة للحدود والتحديات الاجتماعية

تشكل العلاقات الاجتماعية والتداخل الديمغرافي والجغرافي في المناطق الحدودية تحدياً إضافياً لممارسة السيادة الوطنية. ولا تقتصر "المنطقة الرمادية" على ترسيم الخطوط الجغرافية، بل تمتد لتشمل حركة الأفراد والروابط العائلية والتفاهمات المحلية التي قد تنشأ في غياب التنسيق الرسمي.

إن التعامل مع هذه التداخلات لا يتطلب إلغاء الروابط الاجتماعية العابرة للحدود، بل يفرض منع تحول تلك الروابط إلى قنوات موازية للمؤسسات الرسمية أو وسيلة لإنتاج نفوذ يضعف سلطة الدولة وقوانينها النافذة.

التحول المؤسسي وتطور أطر التنسيق

يمثل الانتقال من الهياكل التنظيمية القديمة إلى أطر التنسيق القطاعية تحولاً جوهرياً في إدارة العلاقات الثنائية، إذ يقوم هذا النهج على توزيع مجالات التعاون بين لجان متخصصة تعمل وفق مبدأي الاستقلالية والتكافؤ. ويشمل ذلك المسار القضائي الذي يركز على تنظيم اتفاقيات نقل الأشخاص المحكومين وتأطيرها ضمن القوانين والأنظمة المرعية، والمسار الأمني الذي يقوم على عقد اجتماعات قيادية دورية بين حرس الحدود والجيش بهدف تعزيز ضبط الحدود ومكافحة التهريب بعيداً من التجاذبات السياسية، إضافة إلى المسار الحكومي والدستوري الذي يتطلب إنشاء اللجنة العليا المشتركة وإقرارها وفق الأصول والمراسيم الدستورية الرسمية.

إن تقييم نجاح هذه الهياكل لا يتوقف عند إنشائها، بل يقترن بمدى قدرتها على استدامة التعاون وتوفير آليات قابلة للمساءلة والشفافية.

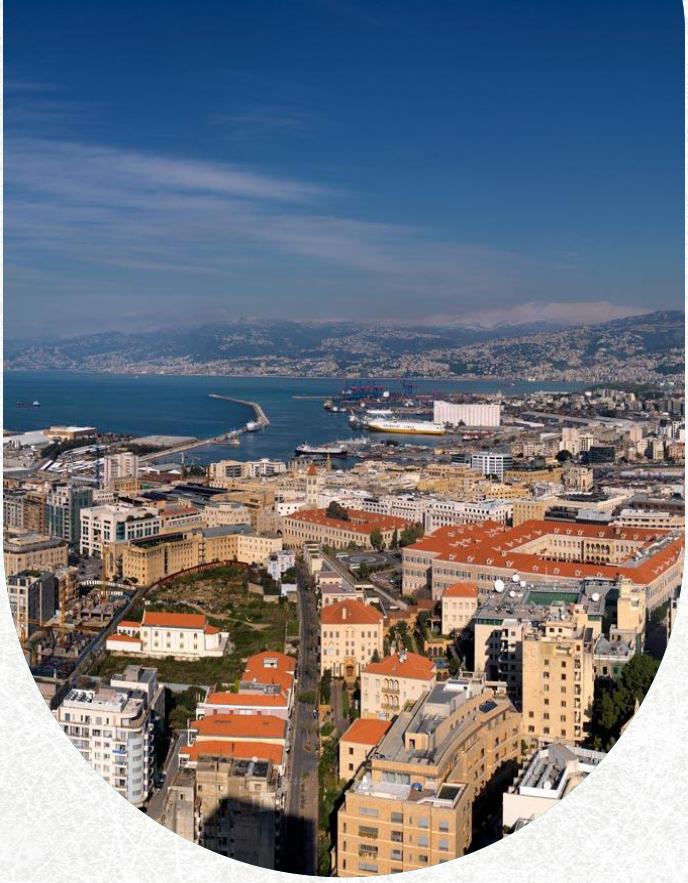
المسارات المستقبلية وسيناريوات العلاقة

تتحدد آفاق العلاقة الثنائية إلى حد كبير بمدى الالتزام بالمعايير المؤسسية في إدارة الملفات المشتركة، ويمكن تصور ثلاثة سيناريوات رئيسية؛ يتمثل الأول في الهيمنة وتراجع السيادة، إذ يضعف استقلال القرار وتتجاوز القنوات الرسمية وتتداخل الملفات بما يخدم الطرف الأقوى، فيما يتمثل الثاني في القطيعة الباردة، الذي يتسم بتعطل الآليات المؤسسية وجمود التعاون واستمرار الملفات الأساسية من دون حلول، بينما يقوم السيناريو الثالث، وهو سيناريو الندية المؤسسية، على استقلال القرار والتكافؤ الكامل بين الطرفين وتفعيل القنوات الرسمية، إلى جانب فصل المسارات الإجرائية عن الملفات السيادية بما يضمن إدارة أكثر توازناً واستقراراً للعلاقة الثنائية.

تظهر المعطيات الميدانية والمؤسسية الانخراط في اختبار سيناريو الندية المؤسسية، إذ تتوقف استمراريته على مدى الالتزام بتطبيق الاتفاقيات عبر مؤسسات قادرة على الإنتاج والمتابعة.



إن إعادة تأسيس العلاقات الثنائية إذاً، يتجاوز مجرد توقيع الاتفاقات أو عقد الاجتماعات، ليصل إلى مدى القدرة على بناء آليات عمل مستقرة تضمن استقلال القرار الوطني وتكافؤ التمثيل. وتظل إدارة الملفات الحدودية والأمنية والاقتصادية رهن استكمال التحديد القانوني والفني.



3

ثالثاً

التحديات الاقتصادية

ترتبط العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا بروابط تاريخية وجغرافية جعلت اقتصاد البلدين متداخلين إلى حدٍّ كبير، سواء من خلال التجارة البينية، أو حركة الأفراد ورؤوس الأموال، أو استخدام الأراضي السورية ممراً رئيسياً للصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية. إلا أن الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدها البلدان خلال العقد الأخير، ولا سيما الحرب السورية والأزمة المالية اللبنانية، أفرزت تحديات جديدة انعكست على مسار التعاون الاقتصادي، وأدت إلى تنامي الاقتصاد غير الشرعي، وتراجع الاستثمارات، وتعقيد العلاقات التجارية والمالية. [5] في المقابل، تبرز المتغيرات السياسية التي تشهدها سوريا بوصفها فرصة لإعادة تقييم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أسس أكثر توازناً، بما يحقق المصالح المشتركة ويحد من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني خلال السنوات الماضية.

الاقتصاد الموازي

يُعدّ الاقتصاد الموازي من أبرز التحديات التي تواجه لبنان وسوريا، إذ توسع بشكل ملحوظ نتيجة ضعف الرقابة على الحدود، وتراجع القدرات الاقتصادية للدولتين، وانتشار شبكات

الجريمة المنظمة التي استغلت الأوضاع الأمنية لتحقيق مكاسب مالية كبيرة. ويشمل هذا الاقتصاد أنشطة غير قانونية متعددة، أبرزها تهريب المخدرات والأسلحة والسلع المدعومة والمحروقات، وهي أنشطة لا تقتصر آثارها على الجوانب الأمنية، بل تمتد إلى تقويض الاقتصاد الرسمي وإضعاف الإيرادات العامة.

يبرز تصنيع وتهريب حبوب الكبتاغون بوصفهما أحد أخطر مظاهر الاقتصاد غير الشرعي في المنطقة، إذ تحولت هذه التجارة خلال عهد بشار الأسد إلى منظومة اقتصادية واسعة النطاق، قُدّرت قيمة سوقها في ذروة نشاطها بنحو 10 مليارات دولار سنوياً، فيما تشير بعض الدراسات إلى أن أرباح الشبكات المرتبطة بالنظام تجاوزت 2.4 مليار دولار سنوياً. [6] وقد ارتبطت هذه المنظومة بجهات أمنية وعسكرية واقتصادية، لا سيما الفرقة الرابعة وشبكات مقربة من ماهر الأسد، وامتدت عمليات التصنيع والتهريب عبر لبنان والأردن والعراق باتجاه أسواق الخليج، خصوصاً السعودية. وأسهم تنامي هذه التجارة في تعزيز نشاط مجموعات إجرامية عابرة للحدود، ما دفع إلى تشديد الرقابة الإقليمية والدولية على الصادرات الآتية من المنطقة، وانعكس سلباً على سمعة الصادرات اللبنانية والسورية، مع فرض قيود إضافية على بعض عمليات التصدير، الأمر الذي ألحق خسائر مباشرة بالقطاعين الزراعي والصناعي.

كما يشكل تهريب الأسلحة تحدياً إضافياً، إذ يسهم في تغذية النزاعات الداخلية والإقليمية، ويعزز نفوذ الجماعات المسلحة خارج إطار الدولة. وترافق ذلك مع استمرار تهريب السلع والمحروقات عبر المعابر غير الشرعية، مستفيداً من فروقات الأسعار والدعم الحكومي الذي كان قائماً في فترات مختلفة. وأدى هذا الواقع إلى خسائر كبيرة في الخزينة العامة، وإلى تشويه المنافسة في الأسواق المحلية، فضلاً عن حرمان الدولة من الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة.

وتؤكد هذه المعطيات أن استمرار الاقتصاد غير الشرعي يضعف قدرة الدولتين على تنفيذ سياسات مالية وتنموية فعالة، ويؤثر في ثقة المستثمرين، ويحد من فرص النمو المستدام، الأمر الذي يجعل مكافحة التهريب وتعزيز الرقابة الحدودية شرطاً أساسياً لأي شراكة اقتصادية مستقبلية.

وفي حديثٍ مع جريدة النهار، رأى المستشار الاقتصادي الدكتور أسامة قاضي أن الحد من الاقتصاد الموازي والتهريب بين لبنان وسوريا يبدأ بإقفال جميع المعابر غير الشرعية، التي بلغ عددها خلال سنوات الثورة السورية نحو 124 معبراً، وتسليم الجيش اللبناني مسؤولية ضبط الحدود بشكل كامل مع تشديد العقوبات على المخالفين. وأشار إلى أن معالجة الأمر تتطلب في الوقت نفسه تسهيل حركة التجارة الشرعية عبر اعتماد نظام النافذة الواحدة، والتخليص الجمركي المسبق، واستخدام أنظمة المسح الحديثة في المعابر، إضافة إلى تبادل البيانات والربط الإلكتروني بين إدارات الجمارك في البلدين. كما أكد أن الاتفاقيات الاقتصادية اللبنانية - السورية تحتاج إلى مراجعة شاملة تضمن مبدأ



المعاملة بالمثل وتحقيق توازن أكبر في المصالح المشتركة، مع الاعتراف المتبادل بالمواصفات والشهادات، وتوضيح قواعد المنشأ، وإعادة النظر في تركيبة المجلس الاقتصادي اللبناني-السوري وتفعيله، على أن تبقى السيطرة على الحدود وصنع القرار السيادي حصراً بيد الدولة ومؤسساتها الشرعية.

الودائع السورية في لبنان

شكّلت المصارف اللبنانية لعقود مركزاً مالياً مهماً لرجال الأعمال والمستثمرين السوريين، مستفيدةً من سمعتها في الاستقرار النسبي، والسرية المصرفية، وتطور الخدمات المالية، فيما عززت العقوبات الدولية المفروضة على سوريا منذ عام 2011 اعتماد عدد من رجال الأعمال السوريين على القطاع المصرفي اللبناني لإدارة أعمالهم وتحويلاتهم المالية. وفي هذا السياق، ساهمت الودائع السورية، باعتبارها جزءاً من الودائع غير المقيمة، في توسيع حجم القطاع المصرفي اللبناني وزيادة اعتماده على التدفقات المالية الخارجية، ولا سيما في ظل نموذج اقتصادي ومالي قام بدرجة كبيرة على استقطاب الودائع الجديدة لتمويل الدولة ودعم استقرار سعر الصرف.

غير أن هذا العامل لم يكن السبب الوحيد للأزمة المالية اللبنانية التي انفجرت عام 2019، إذ جاءت الأزمة نتيجة تراكم اختلالات هيكلية، أبرزها ارتفاع الدين العام والعجز المالي، وتراجع النمو وتدفقات رؤوس الأموال، إلى جانب السياسات والهندسات المالية التي اعتمدها مصرف لبنان، وما نتج عنها من اعتماد متزايد على تدفقات الودائع الجديدة للحفاظ على استقرار النظام المالي. ومع تراجع هذه التدفقات وفقدان الثقة بالقطاع المصرفي، انهارت هذه المنظومة تدريجياً، وفرضت المصارف قيوداً واسعة على السحوبات والتحويلات، ما طاول المودعين اللبنانيين والسوريين على حد سواء، وأدى إلى خسائر كبيرة وتعقيد آليات استعادة الودائع. [7] وقد انعكست الأزمة بدورها على العلاقات الاقتصادية اللبنانية-السورية، فتراجعت قدرة رجال الأعمال السوريين على استخدام لبنان كمركز مالي إقليمي، وانخفضت حركة الرساميل والاستثمارات المشتركة، كما تضرر الدور التقليدي للبنان كمركز للخدمات المالية في المنطقة.

وفي هذا الإطار، اعتبر بعض السوريين المرتبطين بالنظام السابق، أن أموالهم قد ضاعت أو أصبح من المتعذر الوصول إليها، إلا أن تقييم هذه المسألة يتطلب التمييز بين المودعين السوريين بصورة عامة وبين الأموال المرتبطة بشبكات النظام السابق وأنشطته غير المشروعة. فقد استفادت، وفق تقارير ودراسات متعددة، شبكات مرتبطة بنظام الأسد من أنشطة التهريب وتجارة الممنوعات بين لبنان وسوريا، في ظل ارتباطات وحماية من جهات أمنية وسياسية وحلفاء للنظام في لبنان، ما ساهم في ترسيخ اقتصاد غير شرعي عابر للحدود. ومن ثم، لا يمكن اعتبار الودائع السورية بحد ذاتها سبباً في الأزمة اللبنانية، كما لا يصح تحميل جميع المودعين السوريين مسؤولية الانهيار؛ إلا أن الأموال المرتبطة بالشبكات غير المشروعة والاقتصاد الموازي كانت جزءاً من بيئة اقتصادية ساهمت في تعميق الاختلالات. وعليه، فإن فقدان بعض هذه المجموعات القدرة على الوصول إلى ودائعها لا يمكن فصله بالكامل عن المنظومة الاقتصادية والسياسية التي استفادت منها لسنوات، والتي أسهمت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تفاقم العوامل التي انتهت إلى الأزمة المالية والمصرفية اللبنانية.

الاتفاقيات المشتركة

بعد اتفاق الطائف، أُعيد تنظيم العلاقات اللبنانية-السورية ضمن إطار رسمي تمثل بصورة أساسية في معاهدة الأخوة والتعاون

والتنسيق الموقعة في 22 أيار/مايو 1991، والتي أرست الإطار الناظم للعلاقات بين البلدين وأنشأت المجلس الأعلى اللبناني-السوري، قبل أن تتبعها اتفاقية الدفاع والأمن في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، ثم اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي في 16 أيلول/سبتمبر 1993، فضلاً عن مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تناولت مجالات التعليم العالي والعمل والسياحة والنقل والزراعة... [8] ورغم أن هذه المنظومة هدفت، في نصوصها، إلى تعزيز التعاون والتنسيق واحترام سيادة البلدين، فإن تقييمها لا يمكن فصله عن السياق السياسي الذي أُبرمت ونُفذت فيه، ولا سيما في ظل اختلال موازين القوى ووجود القوات السورية في لبنان آنذاك؛ الأمر الذي جعل بعض آليات تطبيقها موضع انتقاد داخل لبنان، باعتبارها لم تحقق دائماً التوازن المطلوب في المصالح، وأن بعضها أسهم في تكريس النفوذ السوري بدلاً من بناء علاقة قائمة على الندية الكاملة بين دولتين مستقلتين.

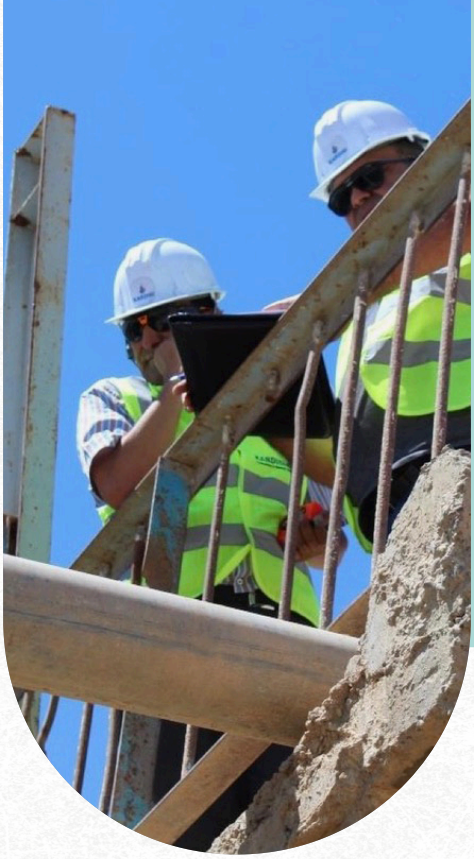
وعلى المستوى الاقتصادي، أسهمت هذه الاتفاقيات في فترات الاستقرار في تنشيط التبادل التجاري وتسهيل حركة البضائع والأشخاص، كما استفاد لبنان من انفتاح السوق السورية أمام المنتجات اللبنانية ومن استخدام الأراضي السورية ممراً رئيسياً للصادرات اللبنانية نحو الأردن ودول الخليج العربي. في المقابل، برزت تحديات تمثلت في المنافسة غير المتكافئة، وعمليات التهريب، والتفاوت في تطبيق بعض الاتفاقيات، إضافة إلى منح بعض الترتيبات الاقتصادية، وفق انتقادات لبنانية، امتيازات لم تكن متوازنة مع المصالح اللبنانية. ومع التحولات السياسية والأزمات الاقتصادية التي شهدها البلدان، تراجعت فاعلية عدد من هذه الاتفاقيات وتعطل تنفيذ بعض بنودها، ما جعل استمرارها بصيغتها السابقة موضع مراجعة. ومن ثم، لا تكمن الإشكالية في مبدأ التعاون اللبناني-السوري بحد ذاته، بل في ضرورة إعادة صياغته على أساس المعاملة بالمثل، وتكافؤ المصالح، واحترام السيادة والاستقلال، والشفافية في التنفيذ. وفي ضوء التحولات التي تشهدها سوريا، تبرز الحاجة إلى مراجعة شاملة للاتفاقيات الثنائية، بما يضمن تحديث الأطر القانونية والاقتصادية للعلاقة، وتعزيز التعاون الجمركي، والحد من التهريب، وإزالة العوائق أمام التجارة المشروعة، وتشجيع الاستثمارات القانونية، بما يحوّل العلاقة الاقتصادية بين البلدين من إطار اتسم في مراحل سابقة باختلال موازين القوى إلى شراكة أكثر توازناً واستدامة.

الاقتصاد المشترك وإعادة الإعمار

بعد انتهاء الحرب وسقوط نظام الأسد، شهدت سوريا تدفقاً متزايداً للاستثمارات والتعهدات الأجنبية لإعادة الإعمار؛ إذ بلغت التعهدات الاستثمارية الأجنبية أكثر من 56 مليار دولار خلال 2025، فيما وقّعت دمشق 12 اتفاقية استثمارية في آب/أغسطس 2025 بقيمة 14 مليار دولار، إضافة إلى استثمارات سعودية بقيمة 6.4 مليارات دولار في تموز/يوليو من العام نفسه. وتتركز هذه الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والنقل والعقارات والمطارات، إلا أن جزءاً كبيراً منها لا يزال في إطار مذكرات تفاهم ولم يتحول بعد إلى استثمارات منفذة، في حين تُقدّر احتياجات إعادة إعمار سوريا بنحو 216 مليار دولار. [9]

وتمثل مرحلة إعادة إعمار سوريا فرصة اقتصادية مهمة للبنان، نظراً إلى القرب الجغرافي والخبرات التي تمتلكها الشركات اللبنانية في مجالات الهندسة، والمقاولات، والخدمات المصرفية، والاستشارات، والتعليم، والرعاية الصحية. ويمكن لهذه الشركات أن تؤدي دوراً فاعلاً في مشاريع إعادة البناء، إذا توفرت البيئة السياسية والقانونية الملائمة، وتم رفع أو تخفيف القيود التي تعيق حركة الاستثمار.

كما يبرز التعاون في قطاعات النقل والتجارة والطاقة بوصفه أحد أهم مجالات التكامل الاقتصادي المستقبلي. فإعادة تفعيل خطوط النقل البري عبر سوريا من شأنها أن تعيد



للبنان منفذه الطبيعي نحو الأسواق العربية، وتخفض كلفة التصدير، وتعزز حركة التجارة الإقليمية. كذلك، يمكن للتعاون في مجالات الكهرباء والغاز والطاقة أن يسهم في معالجة بعض الأزمات الهيكلية التي يعاني منها البلدان، إذا جرى ضمن أطر قانونية واضحة تحقق المنفعة المتبادلة.

الواقع الاقتصادي السوري وانعكاسه على لبنان

لا يمكن فصل الاقتصاد اللبناني عن التطورات الاقتصادية في سوريا، إذ تؤثر الأوضاع الاقتصادية السورية بصورة مباشرة في حركة التجارة والاستثمار وسوق العمل داخل لبنان. فكلما تحسن الاقتصاد السوري، ازدادت فرص تنشيط التجارة البينية واستعادة جزء من حركة الترانزيت التي شكلت لعقود ركيزة مهمة للصادرات اللبنانية.

وفي المقابل، يبقى ملف العمالة السورية في لبنان من أبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية، نظراً إلى تأثيره في سوق العمل المحلي، خصوصاً في قطاعات البناء والزراعة والخدمات. ويتطلب هذا الملف مقاربة متوازنة تراعي حاجات الاقتصاد اللبناني من جهة، وتحترم الأطر القانونية وحقوق العمال من جهة أخرى، بما يحد من المنافسة غير المنظمة ويعزز الاقتصاد الرسمي.

أما على صعيد الاستثمارات، فإن استعادة الاستقرار في سوريا قد تفتح المجال أمام عودة جزء من رؤوس الأموال والاستثمارات إلى السوق السورية، لكنها قد تخلق في الوقت نفسه فرصاً جديدة للشراكات اللبنانية في مجالات الصناعة والخدمات والتمويل واللوجستيات. ومن هنا، فإن مستقبل التعاون الاقتصادي بين البلدين سيعتمد على قدرة الحكومتين على بناء إطار مؤسسي حديث للعلاقات الاقتصادية، يقوم على الشفافية، واحترام القوانين، ومكافحة الاقتصاد غير الشرعي، وتشجيع الاستثمار المنتج. ومن شأن هذا التوجه أن يحول العلاقة الاقتصادية اللبنانية-السورية من علاقة تأثرت طويلاً بالأزمات السياسية والأمنية إلى شراكة اقتصادية أكثر استقراراً، تستند إلى المصالح المتبادلة وتدعم التنمية المستدامة في البلدين.





4

رابعاً

التحديات الأمنية

تُعدّ التحديات الأمنية من أكثر الملفات حساسية في العلاقات اللبنانية-السورية، نظراً إلى الترابط الجغرافي والتاريخي بين البلدين، وطبيعة الحدود الطويلة والمتداخلة التي تمتد على أكثر من 370 كيلومتراً، فضلاً عن تشابك المصالح السياسية والعسكرية. وقد شهدت هذه العلاقة تحولات عميقة خلال العقود الماضية، ازدادت تعقيداً مع اندلاع الحرب السورية عام 2011، وما رافقها من تدفقات بشرية، وتنامي نشاط الجماعات المسلحة، واتساع عمليات التهريب، وصولاً إلى سقوط النظام السوري وما أفرزه من متغيرات جديدة على المستويين الأمني والسياسي. وفي ظل هذه المتغيرات، يواجه لبنان وسوريا الجديدة تحديات مشتركة تتطلب مقاربة أمنية تقوم على احترام سيادة الدولتين، وضبط الحدود، وتعزيز التعاون الرسمي بعيداً عن منطق المحاور أو النفوذ غير الشرعي.

الواقع الأمني على الحدود

تُشكّل الحدود اللبنانية-السورية إحدى أكثر المناطق تعقيداً من الناحية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة طبيعتها الجغرافية الوعرة ووجود العديد من المعابر غير الشرعية التي

استُخدمت على مدى سنوات في حركة الأفراد والبضائع والسلاح. كما أن عدم استكمال ترسيم الحدود بين البلدين في عدد من المناطق ساهم في استمرار الإشكالات الأمنية، وخلق بيئة تسمح بتنامي الأنشطة غير القانونية.

برز النشاط العسكري على الحدود بصورة لافتة خلال سنوات الحرب السورية، حيث تحولت بعض المناطق الحدودية إلى ساحات اشتباك أو ممرات لوجستية للقوات المتحاربة. وشهدت مناطق عرسال ورأس بعلبك والقاع وغيرها مواجهات مع جماعات متشددة، ما دفع الجيش اللبناني إلى تنفيذ عمليات عسكرية واسعة لحماية الحدود ومنع انتقال التهديدات إلى الداخل اللبناني. ورغم تراجع حدة العمليات العسكرية المباشرة في السنوات الأخيرة، لا تزال الحدود تواجه تحديات مرتبطة بإمكانية تسلل عناصر مسلحة أو انتقال شبكات الجريمة المنظمة. كما أن خطر إعادة تشكل بعض الخلايا أو استغلال الفراغات الأمنية يبقى قائماً، خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها المنطقة. ومن هنا، تبرز أهمية تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية اللبنانية والسورية في إطار رسمي يحترم سيادة كل دولة، ويهدف إلى تبادل المعلومات ومكافحة الإرهاب والجرائم.



إلى جانب ذلك، تُعدّ عمليات التهريب من أبرز التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة. وتشمل هذه العمليات تهريب المحروقات، والمواد الغذائية، والأدوية، والأسلحة، إضافة إلى المخدرات، ولا سيما حبوب الكبتاغون التي تحولت إلى قضية إقليمية ودولية. ولا يقتصر أثر التهريب على الخسائر الاقتصادية، بل يمتد إلى تقويض سلطة الدولة، وإضعاف الرقابة الجمركية، وتمويل شبكات إجرامية عابرة للحدود تستفيد من هشاشة الوضع الأمني.



تداعيات تدخل حزب الله وإيران

شكّل تدخل حزب الله عسكرياً في الحرب السورية إلى جانب النظام السوري السابق نقطة تحول رئيسية في البيئة الأمنية اللبنانية والإقليمية، إذ جعل لبنان أكثر ارتباطاً بتداعيات الصراع السوري، سواء نتيجة انتقال التوترات والمواجهات إلى الداخل اللبناني أو بفعل الانقسامات السياسية التي رافقت موقف القوى اللبنانية من الحرب. وخلال مراحل متعددة من النزاع، انعكست التطورات العسكرية في سوريا بصورة مباشرة على لبنان، من خلال التفجيرات والأعمال الإرهابية والاشتباكات الحدودية، ما فرض تحديات إضافية على الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في حماية الحدود والحفاظ على الاستقرار الداخلي وسط بيئة سياسية وأمنية شديدة الحساسية.

وتزامن ذلك مع توسع النفوذ العسكري المرتبط بإيران داخل سوريا، عبر دعم مجموعات مسلحة وإنشاء شبكات وبنى عسكرية ولوجستية في مناطق مختلفة، الأمر الذي عزز الترابط بين الساحتين السورية واللبنانية وجعل الحدود بين البلدين جزءاً من منظومة أمنية وإقليمية أوسع. وقد أثار هذا الواقع مخاوف من استخدام الأراضي السورية كمنصة للصراع الإقليمي أو كممر لنقل السلاح والعناصر، ما انعكس بصورة مباشرة على الأمن اللبناني، ولا سيما في المناطق الحدودية.

ومع سقوط النظام السوري السابق، شهدت البيئة الأمنية تحولاً مهماً تمثل في تراجع الحضور الإيراني المباشر والمؤسساتي داخل سوريا، إلا أن ذلك لم يؤدِ إلى زوال التحديات المرتبطة بالشبكات المسلحة واللوجستية التي تشكلت خلال سنوات الحرب. ولا تزال تُثار مخاوف بشأن وجود أو نشاط خلايا وشبكات مرتبطة بإيران وحزب الله في بعض المناطق الحدودية، في وقت تسعى السلطات السورية الجديدة إلى تعزيز انتشارها الأمني والعسكري وتشديد الرقابة لمنع إعادة تشكيل هذه الشبكات أو

استخدامها في عمليات نقل السلاح والأفراد. وتُذكر في هذا السياق قوات الرضا المتواجدة على الجانب اللبناني من الحدود. وعليه، انتقل التحدي الأمني من مرحلة اتسمت بنفوذ إيراني واسع ومؤسساتي خلال عهد الأسد إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على احتمال استمرار شبكات وخلايا مسلحة متفرقة، بما يجعل قدرة دمشق وبيروت على ضبط الحدود وتعزيز التنسيق الأمني عاملاً حاسماً في منع إعادة إنتاج أنماط النفوذ السابقة والحد من انتقال تداعيات الصراع السوري إلى لبنان. [10]

في السياق نفسه، تشير مصادر محلية إلى وجود ثلاثة محاور رئيسية على الحدود اللبنانية-السورية، أولها محور الولاية الممتد من بلدة الحرف إلى بلدة جوسي في شمال الهرمل، ويضم نحو 2,500 مقاتل من قوات العشائر اللبنانية، إضافة إلى وحدة حيدر التابعة لحزب الله وقوات الرضا السورية الشيعية. أما المحور الثاني، فيمتد من جرود القاع إلى بلدة عرسال، ويشهد وجوداً محدوداً نسبياً لحزب الله، ممثلاً بوحدة حيدر، نظراً إلى الطبيعة السكانية السنية والمسيحية لغالبية المناطق المتاخمة للحدود. في حين يمتد المحور الثالث من جرود عرسال إلى نقطة المصنع الحدودية، ويضم، وفق المصادر نفسها، نحو 3,000 مقاتل من حزب الله أغلبيتهم من النخبة وقوات الرضا السورية.



ومع المتغيرات التي أعقبت سقوط النظام السوري، يبرز مستقبل السلاح غير الشرعي بوصفه أحد أكثر الملفات صعوبةً. فإعادة بناء الدولة السورية ومؤسساتها الأمنية والعسكرية تطرح تساؤلات حول مصير الفصائل المسلحة، وآليات دمج بعضها أو حلها، إضافة إلى مستقبل شبكات التسليح والإمداد التي نشأت خلال سنوات الحرب. أما في لبنان، فإن النقاش حول السلاح غير الشرعي يرتبط مباشرة بمسألة سيادة الدولة واحتكارها لاستخدام القوة، وهو ملف يكتسب أهمية إضافية في ضوء التحولات التي تشهدها سوريا، وما قد تفرضه من إعادة رسم للتوازنات الأمنية والسياسية في المنطقة.

القيادات الأمنية السورية بعد سقوط النظام

أدى سقوط النظام السوري إلى فتح ملفات جديدة تتعلق بمصير القيادات العسكرية والأمنية التي كانت تشغل مواقع مؤثرة خلال العقود الماضية. وتشير المعطيات إلى أن عدداً من المسؤولين السابقين غادروا الأراضي



السورية باتجاه دول مختلفة، فيما طُرحت تساؤلات حول احتمال وجود بعضهم في لبنان، مستفيدين من الروابط الاجتماعية أو السياسية أو من سهولة الحركة عبر الحدود في مراحل سابقة.

يثير هذا الملف تحديات أمنية وقانونية للبنان، إذ إن وجود شخصيات مطلوبة للقضاء السوري أو الدولي قد يفرض على السلطات اللبنانية التعامل مع طلبات تسليم أو ملاحقة وفقاً للاتفاقيات الثنائية والقانون الدولي، مع مراعاة الاعتبارات القانونية المرتبطة بحقوق الإنسان وضمانات المحاكمة العادلة. كما قد يؤدي وجود شخصيات أمنية سابقة إلى إثارة حساسيات سياسية داخلية أو إلى استغلالها من قبل جهات تسعى إلى إعادة تشكيل شبكات نفوذ أو التأثير في مسار العلاقات الثنائية.

ويُعدّ اللواء عادل عيسى أبرز ضابط سابق في النظام السوري ثبت توقيفه في لبنان وتسليمه إلى السلطات السورية؛ إذ أوقفته السلطات اللبنانية في 8 آب/أغسطس 2026، بعد دخوله السفارة السورية في بيروت، على خلفية اتهامات مرتبطة بجرائم خلال خدمته، ولا سيما أحداث دير الزور، قبل أن يُسلَّم إلى دمشق في 20 آب/أغسطس استناداً إلى الاتفاقية القضائية اللبنانية-السورية لعام 1951. أما أسماء مثل علي مملوك وجميل الحسن وعبد السلام محمود فقد وردت في سياق قوائم المطلوبين والملاحقات، من دون ثبوت تسليمهم من لبنان إلى سوريا. وتشير تقارير إلى أن دمشق قدمت للبنان قائمة بنحو200 ضابط من ضباط النظام السابق الموجودين في لبنان، لكن ذلك لا يعني أن جميعهم أوقفوا أو سُلّموا.[11]

من الناحية الأمنية، يفرض هذا الواقع على الأجهزة اللبنانية تعزيز الرقابة على الحدود، والتحقق من أوضاع الوافدين، والتنسيق مع الجهات الدولية المختصة عند الضرورة، بما يحول دون تحول لبنان إلى ملاذ لعناصر متورطة في انتهاكات أو جرائم خطيرة. وفي المقابل، ينبغي أن يتم التعامل مع هذا الملف وفق الأصول القانونية بعيداً عن الاعتبارات السياسية، حفاظاً على التزامات لبنان الدولية وعلى استقلالية مؤسساته القضائية.



المفقودون والمعتقلون اللبنانيون

يُعدّ ملف المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا من أكثر القضايا الإنسانية والسياسية حساسية في العلاقات بين البلدين، إذ يمتد هذا الملف إلى عقود مضت، ولا يزال يشكل مطلباً أساسياً لعائلات المفقودين وللرأي العام اللبناني. وقد تعاقبت الحكومات اللبنانية على إثارة هذه القضية بدرجات متفاوتة، إلا أن غياب المعلومات الدقيقة وصعوبة الوصول إلى الوثائق الرسمية حالا دون تحقيق تقدم حاسم.

ومع التطورات السياسية الأخيرة في سوريا، عاد الملف إلى واجهة الاهتمام، باعتبار أن المرحلة الانتقالية قد تتيح الوصول إلى



أرشيف المؤسسات الأمنية والسجون، والكشف عن مصير عدد من المفقودين أو أماكن دفنهم، بما يسهم في إنهاء معاناة آلاف العائلات التي تنتظر الحقيقة منذ سنوات طويلة.

وقد بذلت الدولة اللبنانية، بالتعاون مع منظمات حقوقية ولجان أهالي المفقودين، جهوداً متواصلة للمطالبة بالكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين، كما أنشئت أطر قانونية ومؤسسات وطنية معنية بمتابعة هذا الملف وفق مبادئ العدالة وحق العائلات في معرفة الحقيقة. إلا أن نجاح هذه الجهود يبقى مرتبطاً بمدى استعداد السلطات السورية الجديدة للتعاون، وإتاحة الوصول إلى السجلات الرسمية، وتقديم المعلومات اللازمة حول أماكن الاحتجاز السابقة والمقابر المحتملة.[12]

وتتمثل آفاق الحل في اعتماد مقاربة إنسانية وقانونية مشتركة، تقوم على تشكيل لجان تحقيق ثنائية مستقلة، والاستفادة من خبرات المنظمات الدولية المختصة، واستخدام التقنيات الحديثة في التعرف إلى الرفات وتحليل الحمض النووي، بما يضمن الوصول إلى نتائج موثوقة. كما أن معالجة هذا الملف بصورة شفافة تمثل خطوة أساسية نحو بناء الثقة بين لبنان وسوريا الجديدة، وإرساء علاقات قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

في سياقٍ متّصل، رأى الصحافي السوري قتيبة ياسين خلال حديثٍ مع جريدة النهار، أن ملف المفقودين والمعتقلين اللبنانيين في سوريا يشكل قضية إنسانية بالغة الأهمية؛ ويمكن للهيئة الوطنية للكشف عن المفقودين في سوريا أن تؤدي دوراً محورياً لحسم القضية، في ظل وجود نحو مليون مفقود داخل البلاد وما خلفه النظام السابق من مآسٍ إنسانية طالت الشعبين السوري واللبناني. ورأى كذلك أن معالجة قضية السجناء السوريين في لبنان يجب أن تتم بروح المسؤولية والعدالة، مؤكداً أن نجاح هذه الملفات يتطلب إرادة سياسية حقيقية تُغلّب البعد الإنساني على الحسابات الأخرى.

كما شدّد على أن مستقبل التعاون الأمني بين بيروت ودمشق يرتبط إلى حدّ كبير بالواقع السياسي الداخلي في لبنان، إذ لا تنحصر عملية اتخاذ القرار بجهة واحدة، بل تتأثر بتعدد القوى والأحزاب المشاركة في رسم النهج الأمني والسياسي. وأكد أن سوريا تنظر إلى استقرار لبنان وأمنه باعتبارهما مصلحة مشتركة، وهي مستعدة لدعم كل ما يعزز ذلك انطلاقاً من الاعتراف الكامل بسيادته واستقلاله، لا باعتباره دولة تابعة. وأضاف ياسين أن سقوط نظام الأسد ترك تداعيات مباشرة على حزب الله من الناحية العسكرية، بعدما فقد أحد أبرز مسارات إمداده بالسلاح والدعم اللوجستي عبر الأراضي السورية، إلا أن انعكاسات هذا التحول لن تكون فورية، بل ستظهر تدريجياً على قدراته العسكرية خلال السنوات المقبلة.

الموقوفون السوريون في لبنان

شكّل ملف المحكومين والموقوفين السوريين في لبنان أحد أبرز الملفات في مسار إعادة تنظيم العلاقات اللبنانية-السورية، وقد حظي باهتمام مباشر من وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، في إطار الدفع نحو تعاون قضائي وأمني جديد بين البلدين. ويكتسب الملف أهمية خاصة في ظل وجود نحو 1700 موقوف سوري في لبنان من دون محاكمة، بعضهم أمضى سنوات في السجون، وفق ما أُعلن في سياق بحث ملف الموقوفين. وتزامن هذا المسار مع إقرار لبنان قانون العفو العام في 12 آب/أغسطس 2026، والذي استهدف معالجة التأخير المزمن في المحاكمات وتخفيف اكتظاظ السجون، ثم تفعيل آليات التعاون بين بيروت ودمشق في ملف المحكومين السوريين، حيث شملت إحدى الدفعات 134محكوماً سورياً نُقلوا إلى سوريا. وبذلك انتقل الملف من كونه قضية عالقة إلى مسار مؤسساتي للتعاون القضائي والأمني بين البلدين، مع بقاء تحديد المستفيدين من العفو وإجراءات نقل المحكومين خاضعاً للقانون اللبناني والاتفاقات الثنائية.[13]

وفي المحصلة، تشكل التحديات الأمنية بين لبنان وسوريا اختباراً حقيقياً لقدرة الدولتين على الانتقال من مرحلة الصراع وعدم الاستقرار إلى مرحلة التعاون المؤسسي. فنجاح هذا المسار يتطلب ضبط الحدود، ومكافحة التهريب والجريمة المنظمة، ومعالجة آثار التدخلات العسكرية، وتسوية ملف السلاح غير الشرعي، إضافة إلى معالجة الملفات الإنسانية العالقة، وفي مقدمتها قضية المفقودين والمعتقلين. كما أن تطوير مقاربة أمنية قائمة على التعاون المؤسسي، واحترام مبدأ السيادة، وحصر الوظائف الأمنية والعسكرية بالمؤسسات الشرعية، من شأنه أن يعزز الاستقرار ويؤسس لمرحلة جديدة من العلاقات اللبنانية - السورية القائمة على المصالح المشتركة والثقة المتبادلة.



خاتمة

قدّمت هذه الدراسة قراءة تركيبيّة ومعمّقة لواقع العلاقات اللبنانية - السورية، مستشرفةً مستقبلاً يتجاوز عهد الاستنزاف المتبادل والوصاية الأمنية والاحتلال نحو بناء شراكة حقيقية ومتكافئة.

إن العبرة الأعمق والأهم هي أن التحدّي الأساسي الذي يواجه الشعبين اللبناني والسوري اليوم لا يكمن في الاستعانة بـ"حكم جديد" أو قوّة إقليمية أو دولية مستجدّة لتصفية حسابات الداخل؛ بل في النضال من أجل نجاح مشروع الدولة الوطنية الحاضنة للجميع، كلٌ في وطنه.

لقد قامت فلسفة نظام الأسد طيلة نصف قرن على تفخيخ المجتمعات، وتحويل الشعار الوحدوي "شعب واحد في دولتين" إلى أداة تفتيت جعلت البلدين بمثابة "شعبين في دولة واحدة، بل مزّقت الشعبين إلى شعوب في دولة يحكمها مستبد واحد". وإذا كان هناك من قمع، واضطهاد، وعنف ممنهج تعرّضت له جماعات ومكوّنات مختلفة في لبنان وسوريا على حد سواء طيلة عقود الوصاية، فهو لم يكن ناتجاً عن صراع أصيل بين الشعبين، ولا عن أسباب طائفية أو ديمغرافية جوهرية، بل كان سبباً مباشراً لوحشية ذاك النظام واستبداده واقتياته على إشعال الانقسامات لتأبيد سلطته.

بناءً على ذلك، يبرز التحدّي المصيري في وجوب نجاح الشعبين، كلٌ في دولته، ضمن تركيبة دستوريّة وسياسية متينة تحمي التعدّدية كقيمة حضارية وتضمن المشاركة السياسية العادلة. إن نجاح مشروع "الدولة الوطنية" الحرّة والتعددية في بيروت ودمشق هو الشرط الأساسي والأول لسد الثغرات الهيكلية التي خلّفها الماضي الثقيل، وهو الباب الوحيد الذي يفتح المجال لاعتماد "القانون والمؤسسات" كمعيار جوهري وأوحد يحكم العلاقات الرسمية بين الدولتين الجارتين.

أظهرت الدراسة أيضاً أن استقرار العلاقات وصحتها لا يمكن رهنها بالتصريحات السياسية أو الوعود العابرة، بل بمدى الالتزام بمعايير "الندية السيادية": استقلالية القرار الوطني، التكافؤ المؤسسي، فصل الاختصاصات، الاحتكام إلى القنوات الرسمية، وقابلية الاتفاقات للمساءلة والشفافية.



إن العبور التاريخي من إرث الهيمنة الذي تداعى بسقوط النظام الاستبدادي يتطلب نقلاً فورياً للعلاقات من منطق "التفاهمات الميدانية المؤقتة" التي تكرس بيئة "المنطقة الرمادية"، إلى قواعد مؤسسية وقانونية ملزمة وشفافة. ويمثل تفعيل اللجنة العليا المشتركة ومجالس التنسيق القطاعية المتخصصة بموجب المراسيم الرسمية لعام 2026 الإطار القانوني السليم لإدارة المصالح الحيوية المشتركة من موقع التكافؤ لا النفوذ.

كما أن تطبيق "مبدأ فصل المسارات" يمثّل الضمانة الهيكلية التي تحول دون رهن التعاون الثنائي أو استخدامه كأداة للابتزاز أو الهيمنة السياسية. من خلال عزل وتنظيم مجالات التعاون في أربعة مسارات مستقلّة: مسار ترسيم الحدود الفني، المسار الأمني الميداني، المسار الاقتصادي والإنساني، والمسار التنسيقي السياسي.

اقتصادياً، تكشف الدراسة عن ضرورة الانتقال الجذري من نمط "الاقتصاد الموازي والنهب المنظم" الذي طبع حقبة نظام الأسد عبر الخوات المباشرة وغير المباشرة، وتفشي شبكات الكبتاغون الدولية التي بلغت قيمتها 10 مليارات دولار برعاية الفرقة الرابعة، وممرات التهريب التي ناهزت 124 معبراً غير شرعي، إلى نموذج يكرّس السيطرة السياديّة الحصرية للدولتين على المعابر الرسمية.

ويتأتى هذا التحوّل من خلال ركيزتين:

- المراجعة الشاملة لاتفاقيات عام 1991 الجائرة التي أبرمت في ظل اختلال موازين القوى والتواجد العسكري السوري، وإعادة صياغتها على أساس "المعاملة بالمثل وتكافؤ المصالح".

- تفعيل قنوات التبادل التجاري الشرعي والربط الإلكتروني الجمركي، لفتح الباب أمام قطاعات الأعمال والشركات اللبنانية للمساهمة الفاعلة والمستدامة في ورشة إعادة إعمار سوريا المقدرة بمليارات الدولارات.

تخلص الدراسة إلى أن تصفية الإرث الإنساني والقضائي الثقيل لعقود الوصاية هو الاختبار الأخلاقي والعملي لصدق النوايا وجديّة التغيير. إن كشف مصير المعتقلين والمفقودين اللبنانيين في السجون السورية وتسهيل عمل الهيئة الوطنية للوصول إلى السجلات والأرشيف الرسمي هو جسر العبور الإلزامي نحو مصالحة حقيقية وبناء ثقة شعبية متينة.



ويوازيه في الأهمية الالتزام الصارم بالاتفاقيات القضائية الثنائية لعام 1951 في ملف ملاحقة وتسليم المتهمين المطلوبين من ضباط النظام السابق الفارين (مثل توقيف وتسليم اللواء عادل عيسى نموذجاً)، وتنظيم ملف السجناء والموقوفين السوريين في لبنان وتخفيف اكتظاظ السجون بموجب القنوات الدستورية الرسمية.

إن "سوريا الجديدة" و"لبنان المستقلّ" يقفان اليوم على عتبة اختبار تاريخي غير مسبوق لترجيح سيناريو "الندية المؤسساتية". ولن تنجح هذه الشراكة الوليدة إلا إذا نجح البلدان في سدّ ثغرات الماضي عبر حصر السلاح واستخدام القوّة بيد المؤسسات العسكرية الشرعية وحدها، والذوبان في مشروع الدولة الوطنية الحاضنة للتعددية، والاحتكام الدائم والكامل لسلطة القانون كمعيار وحيد وأسمى ناظم للعلاقات بين الدولتين.



مقدمة
بقلم **لوسيان شهوان**

أولاً
تحديات السيادة في العلاقات اللبنانية - السورية: الحدود والأمن ومزارع شبعا في ضوء التحولات السورية والإقليمية
بقلم **الخوري ريمون ابي تامر**

ثانياً
التحديات السياسية والمؤسسية في إعادة تأسيس العلاقات اللبنانية-السورية
بقلم **الخوري ريمون ابي تامر**

ثالثاً
التحديات الاقتصادية
بقلم **انطوني نعيم**

رابعاً
التحديات الأمنية
بقلم **انطوني نعيم**

خاتمة
بقلم **لوسيان شهوان**

مراجع

1. بودكاست الشرق. "نظام الأسد: نصف قرن من التلاعب بلبنان والقضية الفلسطينية". YouTube.
2. خليفة، عصام. الحدود اللبنانية–السورية: محاولات التحديد والترسيم 1920–2000. بيروت، 2006، ص. 27-23.
3. United Nations Security Council. Report of the Secretary-General on the Implementation of Security Council Resolutions 425 (1978) and 426 (1978). S/2000/590. June 16, 2000
4. مجلس الوزراء اللبناني. "مرسوم رقم 3456، تاريخ 17 تموز 2026". الجريدة الرسمية، العدد 32، 30 تموز 2026
5. World Bank. Lebanon Economic Monitor: The Great Denial. Washington, DC: World Bank, 2021
6. Azhari, Timour. “Discovery of Vast Syrian Drug Lab Reveals Secrets of Illicit Captagon Trade.” Reuters, December 13, 2024
7. International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Department. Lebanon: 2019 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; Informational Annex; and Statement by the Executive Director for Lebanon. IMF Staff Country Reports 2019, no. 312. Washington, DC: International Monetary Fund, October 17, 2019
8. أرشيف السفير. "الاتفاقات الموقّعة بين لبنان وسوريا". جريدة السفير، 4 آذار/مارس 2002، العدد 9140
9. Reuters. “Syria Signs $14 Billion in Investment Deals, Including Airport and Subway Projects.” Reuters.com, August 6, 2025
10. Smyth, Phillip. “Lebanese Hezbollah’s Islamic Resistance in Syria.” The Washington Institute for Near East Policy, April 26, 2018
11. الجزيرة نت. "القضاء اللبناني يحسم مصير اللواء السابق عادل عيسى بتسليمه لدمشق". 18 أغسطس/آب 2026.
12. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني والاستجابة للقضايا الإنسانية المتعلقة بالمفقودين. جنيف،2023
13. جروس، سعاد. "وزير الخارجية السوري يتحدث عن حصيلة 606 أيام من دبلوماسية سوريا الجديدة". موقع الشرق الأوسط، 19 أغسطس/آب 2026


insights
Annahar Research & Creativity